الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن
SUN-Yemen
العدد (1) يناير 2018 م

التكامل القطاعي لمجابهة سوء التغذية

اقرأ في العدد

- دور القطاع الزراعي في الحد من سوء التغذية .
- دور قطاع المياه والبيئة .
- القطاع السمكي ودوره في تعزيز التغذية .
- أهمية قطاع التعليم في نشر الوعي .
- البيئة النفطية وتأثيرها على الغذاء .

المقدمة :

يُعد سوء التغذية مسؤولاً بشكل مباشر عن 300,000 حالة وفاة في السنة لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات في البلدان النامية ويسهم بشكل غير مباشر في أكثر من نصف مجموع وفيات الأطفال في جميع أنحاء العالم ، بالإضافة إلى ذلك يزيد من تكاليف الرعاية الصحية.

وتتزايد حالات الإصابة بسوء التغذية في المناطق والبلدان الهشة والمنكوبة ومنها بلادنا ، حيث أسهمت العديد من العوامل في تفشي الإصابة بسوء التغذية أهمها نقص المأخوذ الغذائي كماً ونوعاً ، بما يؤثر سلباً على تدهور الحالة الصحية وصولاً الى الإصابة بسوء التغذية المتوسط والحاد ، ويأتي هذا النقص نتيجة للحروب والأزمات والصراع الدائر حالياً ، وتزداد سوءاً نظراً للحالة الاقتصادية المتردية وتراجع نسبة دخل الفرد، ما أدى إلى عدم القدرة على توفير الحد الكافي لاحتياجات الأسرة من الغذاء.

كما تسهم عوامل أخرى إلى جانب نقص المأخوذ الغذائي في تفشي الإصابة بسوء التغذية ومنها عدم وصول المجتمعات إلى مياه شرب نظيفة وآمنة وإصحاح بيئي ، عدم حصول الطلاب على وجبات غذائية صباحية وقلة وعيهم بأهمية التغذية ، عدم الحصول على المغذيات الدقيقة ونقص اليود .. وهنا يبرز دور السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن بالتنسيق مع كافة القطاعات ذات العلاقة لتوحيد الجهود وتوجيهها نحو مجابهة سوء التغذية من خلال إعداد الخطة القطاعية ذات البرامج والأنشطة لمختلف القطاعات .

التحولات المؤسسية لرفع مستوى التغذية على المستوى القُطري (%)، 2017 م

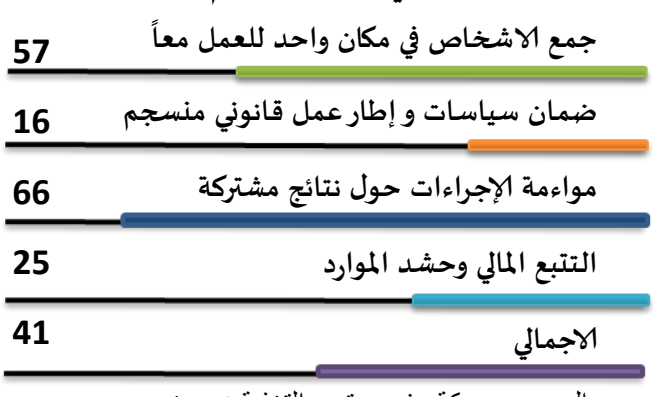

المصدر: حركة رفع مستوى التغذية (SUN) 2017.

دور القطاع الزراعي في الحد من سوء التغذية

يساهم القطاع الزراعي بحوالي 17.6% من أجمالي الناتج المحلي ويرتبط به حوالي 73.5% من السكان، حيث يوفر 52 % من القوى العاملة في البلاد. وتبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو 1.609 مليون هكتار أو ما نسبته 2.9% من المساحة الكلية. و يمثل تراجع الإنتاج الزراعي والذي بلغ معدل النمو فيه 2% فقط مع نمو سكاني يقدر (3.5%) خطراً على الاستقرار الاقتصادي في اليمن، الذي يشير لوجود فجوه بين النمو السكاني والزراعي، ويمثل انخفاض النمو في هذا القطاع مؤشراً لمخاطر اقتصادية وانتشار للفقر والمجاعة بين السكان.

وسعياً لحلّ مشكلة ارتفاع معدلات سوء التغذية، سعت وزارة الزراعة الى زيادة معدلات النمو الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي و التغذوي ومحاربة الفقر من خلال إنتاج سلع غذائية للاستهلاك والتسويق و تحسين و تنويع مصادر التغذية و زيادة الاعتماد على الموارد الغذائية و تحسين الدخل وفرص الحصول على أغذية و تحسين العلاقة بين المستهلكين ومصادر الأغذية.
و تحدد الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016 المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن: إنتاجية منخفضة ؛ تقلّص الاستثمارات العامة ؛ ضعف تمكين المرأة الريفية، التي تعتمد عليها معظم متطلبات إدارة الأسرة والصحة والتغذية. وتشير الاستراتيجية الى ان هذه العوامل الثلاثة تتسبب بازدياد معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية على المستوى المحلي، كما تؤدي للاعتماد على واردات الغذاء، وبالتالي التعرّض لصدمات ارتفاع الأسعار في الاسواق الخارجية وتذبذب العرض على المستوى العام.

ويتطلب الأمر تنمية مستدامة للقطاع الزراعي، عبر رفع مستوى الاستثمار والدعم التشريعي والقانوني لتحقيق معدلات تتسق مع النمو السكاني لتغطية الاحتياجات المتزايدة وتخفيض المستورد من الغذاء و الوصول لمستويات افضل من الامن الغذائي والتغذوي والنمو الزراعي المستدام.

تم اخراج وطباعة هذه النشرة في مركز رجحان الإعلامي ٧٧٦٦٥٥٥٧

توفير مياه آمنة للمواطنين

تعمل وزارة المياه والبيئة والهيئات والمؤسسات التابعة لها على دعم مؤسسات المياه والصرف الصحي لتعزيز خدماتها في أمانة العاصمة وبقية المحافظات الأخرى. وفي إطار سياسة الوزارة في توفير مياه آمنه لمشتركي خدمات المياه والصرف الصحي، فقد قامت بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، والمنظمات الدولية والطوعية العاملة في هذا المجال لتوفير الدعم اللازم لمؤسسات المياه والصرف الصحي للخروج من العجز الذي أصابها بسبب ضعف الإيرادات الناتجة عن عدم قدرة المشتركين في تسديد مديونياتهم في ظل تدهور اوضاعهم الاقتصادية ، والناتجة عن العجز في دفع رواتبهم، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية اليومية، وعدم قدرة الدولة في توفير الدعم المالي لتشغيل وصيانة منظومة المياه والصرف الصحي وإيصال المياه للمشتركين. وبسبب توقف محطات الكهرباء الحكومية عن العمل خلال الفترة الماضية الأمر الذي أعاق عملية ضخ المياه إلى المنازل وتسبب بعدم حصول المشتركين على خدمات المياه والصرف الصحي كونها تعتمد كلياً في ضخ المياه على منظومة الشبكة الوطنية للكهرباء.

وتجاوزت الوزارة مشكلة عجز الطاقة الكهربائية الحكومية في توفير مولدات كهربائية مستقلة لدى كل مضخة مياه لتشغيلها، وبسبب انعدام مادة الديزل من الأسواق حيناً وارتفاع أسعارها احياناً أخرى، الأمر الذي تسبب بارتفاع كلفة توفير المياه للمشتركين. وقد تفادتها بالتنسيق مع وزارة الكهرباء في تشغيل محطات الديزل التابعة لها من أجل تشغيل مضخات المياه بالتعاون مع المنظمات الداعمة في هذا المجال لتوفير مادة الديزل لتشغيلها والاستفادة منها لضخ المياه للمشتركين. ومن خلال هذا الإجراء تغلبت الوزارة على مشكلة توفير طاقة كهربائية لضخ المياه. كما عملت الوزارة في الظروف الطارئة الذي تمر بها البلد في تعزيز دورها من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ تدابير وقائية أخرى مثل:

- فحص الآبار الخاصة ومحطات المياه الأهلية للتأكد من مطابقتها للمواصفات .
- حماية وتعقيم مصادر المياه ووسائل نقلها وتوزيعها إلى المنازل لمنع التلوث ونقل الأمراض.
- تشكيل فرق ميدانية للتوعية للنزول إلى المنازل لنشر الوعي لدى الأفراد والأسر .
- توزيع ملصقات ونشرات إرشادية عن أمراض المياه وكيفية الوقاية منها .
- حشد مناصرة خطباء الجوامع ومدراء المدارس في التوعية بالتخفيف من الأمراض .
- توزيع فلترات لتنقية مياه الشرب للأسر الفقيرة .
- توفير كلور وكلورة المياه الخاصة بعربات النقل ومياه المنازل .
- توفير خزانات ومياه للأحياء و المناطق التي لا تصل إليها شبكات المياه . وذلك لتوفير مياه مأمونة، والحد من التلوث الذي أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة المنقولة عبر المياه مثل الإسهال والكوليرا الذي انتشرت في الفترة الماضية. وقد كان لهذه الإجراءات دوراً فعال للحد من انتشار الأمراض والأوبئة المتعلقة بالمياه.

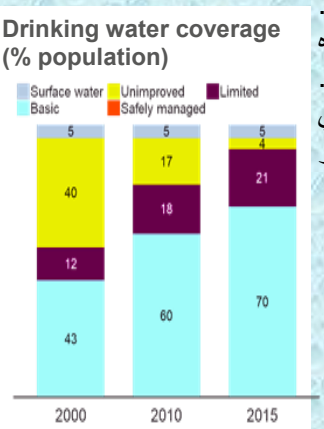

Source: WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme 2017. Note: Due to rounding, numbers might not add up to 100.

القطاع السمكي ودوره في تعزيز التغذية

يعتبر القطاع السمكي قطاعاً واعداً في تحقيق استراتيجية الأمن الغذائي والتغذية وتغطية احتياجات السوق المحلية من منتج الأسماك، الذي يمثل مصدراً هاماً في تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل لقطاع واسع من السكان العاملين في مهنة الصيد والمهن السمكية المساعدة مثل عمليات الخزن والتحضير والنقل والتسويق. ولتحقيق نمو مضطرد في مختلف المجالات، يوفر القطاع السمكي أكثر من مليون فرصة عمل في عمليات الإنتاج السمكي وتطوير الصادرات السمكية ، حيث تمتلك الجمهورية اليمنية شريطا ساحليا يبلغ طوله 2500 كيلو متر وأكثر من 160 جزيرة و يمتد الشريط الساحلي على عشر محافظات ساحلية وتمثل نسبة سكانها 9.4 مليون نسمة أي بنسبة 44 % من إجمالي سكان اليمن و تمتلك سواحل اليمن مخزوناً هائلاً من الموارد السمكية المتنوعة تسمح باصطياد حوالي(380-420 الف طن سنوياً) دون الضرر بالمخزون السمكي.

كما يسهم قطاع الاصطياد بتوفير البروتين الحيواني من الأسماك للسكان حيث بلغ متوسط الاستهلاك السنوي للفرد 12كيلو جرام في السنة. ونظرا لازدياد حالات سوء التغذية وما يلعبه منتج الأسماك من دور كبير في تعزيز التغذية ، تركز الوزارة عند وضع خططها وبرامجها على مشاريع ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية . وتسعى جاهدة في توسيع القاعدة الإنتاجية والتسويقية في عموم المناطق ، من خلال إقامة العديد من المشاريع الاستراتيجية التي تعزز عملية الإنتاج وتحسين الجودة ، وحث القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء أسواق سمكية للبيع بالتجزئة والجملة ، والتوسع في إنشاء المزارع السمكية التي تعد من اهم المشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج السمكي. ففي العام 2017 م تم إنشاء مزرعة سمكية جديدة في منطقة الكدن بمديرية باجل و بدأت عملية الإنتاج السمكي وبنجاح كبير . بالإضافة الى فتح أسواق سمكية في المحافظات غير الساحلية بهدف التوسع في تزويد تلك المجتمعات بالأسماك لما يمثله هذا المنتج من أهمية بالغة في تعزيز الغذاء الصحي وتخضع تلك الأسواق للإشراف المباشر من قبل الوزارة بغرض الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات الفنية الصحية .

أهمية قطاع التعليم في نشر الوعي

تستجيب وزارة التربية والتعليم للحاجات الملحة والطارئة والمستجدة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحلول والتدخلات المناسبة. وفيما يتعلق بقضايا سوء التغذية، تعمل الوزارة في الوقت الراهن على إدماج مجموعة من البرامج المراعية للتغذية، منها: تعزيز الجانب التوعوي والتثقيفي، تطوير المناهج لتحمل رسائل ترفع من مستوى التغذية، وكذا تقديم الحوافز التغذوية.

كما عملت وزارة التربية والتعليم في ضوء سياساتها واستراتيجياتها وخططها الخمسية والسنوية على توفير الحوافز من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة لإتاحة الفرص للالتحاق بالتعليم بصورة عامة، ودعم تعليم الفتيات على وجه الخصوص، لتشجيعهن على الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه. ومن هذه الأنشطة مشروع التغذية والخاص بدعم تعليم الفتاة في المناطق الريفية والفقيرة الممول من برنامج الأغذية العالمي على شكل مواد غذائية جافة (قمح، زيت، أخرى) تصرف للطالبات في المدارس الريفية في المناطق الفقيرة في المحافظات المعتمدة وفق اتفاقية تحدد التزامات الجهة المانحة والجانب الحكومي.

ويعتبر مشروع التغذية احدى مشاريع دعم تعليم الفتاة في المناطق الريفية والفقيرة في محافظات الجمهورية، لسد الفجوة في التعليم بين الجنسين (ذكور، إناث)، والحد من التسرب من خلال صرف مواد غذائية للطالبات، لتشجيع الأسر على الدفع بالفتيات إلى التعلم، وتساهم في التخفيف من الفقر عموما والأمن الغذائي بصورة خاصة.

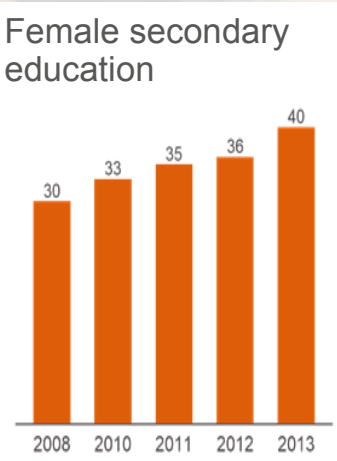

Source: UNESCO Institute for Statistics 2017. Note: Enrolment can be larger than 100% when women/girls enroled exceeds the secondary school age group

ويتلخص دور وزارة التربية والتعليم ممثلة بالإدارة العامة للمشروع والادارة العامة للإحصاء والتخطيط بتوفير البيانات والمعلومات والإعداد المسبق لكل مشروع، توفير مخازن رئيسية وفرعية بالمحافظات المستفيدات مع الكادر الإداري لهذه المخازن، تسهيل استلام ونقل السلع التي يجلبها البرنامج من ميناء الوصول حتى المدارس المستفيدة، الإعداد والتجهيز للبدء بتنفيذ النشاط من إعداد اللوائح والآليات التي تتناسب مع طبيعة المشروع، وتضمن دقة التنفيذ، التسهيلات الحكومية من خلال إجراءات الإعفاءات، وتخليص المواد، والمساهمة بنفقات التشغيل لنشاط المشروع.

وتعتمد الوزارة على مجموعة من المعايير لتحديد المناطق المستهدفة (محافظات، مديريات، عزل)، وهي: معيار الفقر: (مؤشرات مسوحات الأمن الغذائي - تقارير ظاهرة الفقر- نتائج مسح الأمن الغذائي لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة)؛ معيار فقر التعليم: المسح التربوي لمؤشرات التعليم (نسبة الأمية وعدم الالتحاق) وزارة التربية والتعليم (الادارة العامة للإحصاء والتخطيط)؛ معيار الفجوة التعليمية بين الجنسين: (ذكور، إناث) (إحصاء التعليم العام (وزارة التربية والتعليم - الادارة العامة للإحصاء والتخطيط)؛ معيار ارتفاع نسبة التسرب للإناث في مدارس التعليم الأساسي: معيار المجتمعات السكانية الريفية الفقيرة والقرى والمناطق البعيدة والحدودية وأبناء البدو الرحل. (نسبة مؤشرات الفقر (الرعاية الاجتماعية).

المغذيات الكلية	البروتينات والكربوهيدرات والدهون ، تقاس بالغرام .
المغذيات الدقيقة	الفيتامينات، والمعادن، والمواد الأخرى التي يحتاجها الجسم بكميات صغيرة؛ تقاس بالميليغرام أو الميكروغرام .

البيئة النفطية وتأثيرها على الغذاء

يعتبر القطاع البترولي بشقية النفط والغاز الرافد الأساسي للموازنة العامة للدولة، حيث يمثل ما نسبته 76 % من حجم الإيرادات العامة للدولة. يوجد 13 قطاع نفطي إنتاجي في الجمهورية اليمنية متوزعة على محافظات(مارب،شبوه، حضرموت)، كما يوجد العديد من القطاعات الاستكشافية الواعدة بالنفط والغاز، ومن هنا يكمن دور البيئة النفطية في حماية مصادر الغذاء وذلك من خلال الحفاظ على البيئة في القطاعات النفطية في مناطق الامتياز من التلوث، كما تعمل البيئة النفطية على الحد من التلوثات وتقليل المخاطر المحتملة إلى الحدود المسموح بها عالمياً للحفاظ على مصادر الغذاء يداً بيد مع المختصين في الشركات النفطية، والمراقبة المستمرة للهواء والمياه والتربة أولا بأول لتفادي التلوثات وعمل الحلول السريعة في حالة وجود الخطر. والتلوث بالنفط هو إطلاق عناصر أو مركبات أو مخاليط غازية أو سائلة أو صلبة مصدرها النفط إلى عناصر البيئة، التي هي الهواء و الماء والتربة، مما يسبب تغييراً في وجود هذه العناصر. وقد يؤدي التلوث بالنفط إلى مجموعة كوارث حقيقية في غاية الخطورة فمنها ما يمكن ملاحظته وحصره والسيطرة عليه ومنها ما لا يمكن حصره والسيطرة عليه لتأخر ظهور آثاره الخطيرة لعدة سنوات ولا يمكن السيطرة عليها. يتوزع ضرر التلوث بالنفط على كافة أشكال الحياة " الإنسان والكائنات الحية البحرية والبرية والطيور والنباتات" و يؤدي بالنهاية إلى موت وانقراض الملايين من الكائنات الحية من كافة الأجناس والأنواع والأحجام وتعطل أغلب الخدمات الملاحية وتدمير السياحة من خلال تلويث المياه و الشواطئ وإلحاق الضرر بمحطات تحلية المياه ووصول بعض المواد الكيميائية الناتجة من النفط إلى مياه الشرب وانخفاض كبير في إنتاجية صيد الأسماك ، كما يدمر الأيكات النباتية وإلحاق الضرر بألاف الأنواع من الطيور. بالإضافة إلى تأثيرات أكثر خبثاً وهي الوصول إلى غذاء الإنسان، حيث أن المركبات النفطية الخطيرة و الأكثر ثباتاً تنتقل إلى الإنسان عن طريق السلسلة الغذائية التي تختزن في أكباد ودهون الحيوانات، وهذه المركبات لها آثار سيئة بعيدة المدى لا تظهر على الجسم البشري إلا بعد عدة سنوات.

السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن تشارك في المؤتمر العالمي لمبادرة رفع مستوى التغذية

يأتي المؤتمر العالمي لمبادرة رفع مستوى التغذية في العالم، كحدث هام تركز سكرتارية المبادرة على إقامته كل سنة وتستضيفه إحدى الدول المنطوية في إطار الحركة وتتبنى في سياساتها مكافحة سوء التغذية ويهدف المؤتمر إلى جمع نقاط التواصل في بلدان الحركة بالإضافة إلى ممثلين عن الشركاء من المجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية الإعلامية والبرلمانيين وغيرهم من المهتمين بقضايا مكافحة سوء التغذية. ويمثل هذا حدثاً رئيساً لحركة رفع مستوى التغذية ولحظة هامة حيث يقوم الأعضاء بتقييم التقدم والتحديات، ومشاركة ابتكاراتهم ومعرفة ما يساعد على الحد من سوء التغذية في جميع الدول الأعضاء. وقد انعقد المؤتمر هذا العام في جمهورية ساحل العاج خلال الفترة 7- 9 نوفمبر 2016م، وخلال هذا المؤتمر قام الوفد اليمني بما يلي:

١. اللقاء بالسيد ديفيد نابارو، السيدة جيردا ، السيدة بورنيما

- تقديم شرح مفصل عن واقع التغذية ومؤشراتها في بلادنا؛ مدى احتياج اليمن إلى المساعدات الانسانية والاغاثية في ضل الصراع والحرب المشتعلة.
- أسباب تزايد معدلات سوء التغذية، وطلب المساعدة في مجابهتها. أهم الانجازات التي تحققت خلال الفترة ومنها التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية الذي استطاعت اليمن من خلال بيانات هذا التقييم من الدخول ضمن خطة الاستجابة الانسانية لعام 2017.
- الإجراءات الخاصة بتحديث الخطة القطاعية لرفع مستوى التغذية باليمن وفقاً للمتغيرات الحالية.

٢. توصيات السيد نابارو:

- أن تنخرط السكرتارية SUN-Yemen في إطار خطة الاستجابة الانسانية من خلال تقديم مؤشرات سوء التغذية وإدراجها ضمن الخطة لضمان وضع التدخلات اللازمة من قبل المجتمع الدولي وكذلك الحصول على مساعدات إنسانية في هذا الجانب.
- على السكرتارية في إطار تحديث الخطة القطاعية التركيز على الجانب التنموي إلى جانب المساعدات الإنسانية (أي أن يكون هناك مشروعات تنموية من شأنها تحسين المستوى التغذوي، إلى جانب مشروعات الإغاثة الإنسانية).
- وعد السيد نابارو بأنه سيكون خير عوناً لليمن واليمنيين في قضايا مجابهة سوء التغذية ..

٣. اللقاء بالخبير الدولي لتحديث الخطة القطاعية :

تم اللقاء بالسيد كريستوفر كوفي، الخبير الدولي الذي تعاقدت معه السكرتارية العامة لمبادرة رفع مستوى التغذية MQSUN+ للقيام بمساعدة السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن SUN-Yemen بتحليل الوضع التغذوي وفقاً للبيانات والمؤشرات المتاحة في ظل المتغيرات الحالية التي تعيشها اليمن، ومن ثم تحديث الخطة القطاعية لرفع مستوى التغذية حيث تم مناقشة الوضع الراهن لسير العمل ،الخطوات المستقبلية لاستكمال التحليل.

ورشة مراجعة التحليل السياقي لوضع التغذية في اليمن

يتمحور الهدف العام حول تقديم مساعدة فنية للجهات المعنية والعاملة في اليمن على تحسين وضع التغذية من خلال التحليل وتحديث خطة التغذية المتعددة القطاعات بالاستفادة من نتائج المسوح ومصادر البيانات الجديدة، إلى جانب تحديد التدخلات ذات الأولوية والموارد المطلوبة. وهدفت الورشة، التي أقيمت في 2017/12/24 م، للخروج بالملاحظات القطاعية حول وثيقة التحليل السياقي لوضع التغذية في اليمن، وقائمة الأولويات القطاعية الحالية والمستقبلية، وكذا قائمة التوصيات لتطوير الخطة القطاعية.

تغطية التدخل (%)			
سوء التغذية الحاد الشديد ، التغطية الجغرافية1	18	2012	المصدر: شبكة اليونيسيف / شبكة رصد التغطية / ، منظمة العمل ضد الجوع الدولية 2012؛ 1اليونيسيف 2016، منظمة الصحة العالمية 3:2016 . ملاحظة: تعرف التغطية الجغرافية بأنها النسبة المئوية للمرافق المادية التي توفر التدخل. يتم تعريف التغطية الكاملة كنسبة مئوية من الأطفال الذين يتلقون التدخل الكامل (جرعتان)، DTP3: 3 : جرعات من لقاح الخناق / الكزاز / السعال الديكي، ORS: أملاح معالجة الجفاف عن طريق الفم.
مكملات فيتامين (أ) ، التغطية الكاملة2	7	2014	
الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالإسهال يتلقون أملاح الإماهة الفموية2	25	2013	
تغطية التحصين، DTP3: 3	71	2016	
استهلاك الملح المعالج باليود 2	31	2003	

المصدر: اليونيسيف 2016 — الرضع والأطفال الصغار (6 € 23 شهرا) ممارسات التغذية (٪)

المراجـع :

- تقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 م - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما ، 2017 م .
- GLOBAL NUTRITION REPORT 2017— NUTRITION COUNTRY PROFILE YEMEN
- تقرير المشاركة في المؤتمر الدولي لمبادرة رفع مستوى التغذية ساحل العاج ، نوفمبر 2017 م .